

Distr.: Limited  
18 October 2024  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 18 (د) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال  
البشرية الحالية والمقبلة

أوغندا\*: مشروع قرار

## حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

إن الجمعية العامة،

إن تشير إلى قراراتها 53/43 المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 1988 و 222/54 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 1999 و 86/62 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 32/63 المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 و 73/64 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 159/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 200/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 210/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 212/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 220/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 205/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 228/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 219/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 232/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 219/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 217/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 205/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 165/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 153/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، وإلى القرارات والمقررات الأخرى المتعلقة بحماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة،

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

\*\* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، وأيضا مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دأب-23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024.



الرجاء إعادة استعمال الورق



**وإنّ تشير أيضاً** إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ<sup>(1)</sup> وإلى اتفاق باريس المعتمد بموجب الاتفاقية<sup>(2)</sup>، وإنّ تعترف بأنهما يمثلان المحفل الحكومي الدولي الرئيسي الذي يجري في إطاره التفاوض دولياً بشأن التدابير العالمية لمواجهة تغيير المناخ، وإنّ تعرب عن تصميمها على التصدي بشكل حاسم للتهديد الذي يطرحه تغيير المناخ وتدهور البيئة، وإنّ تسلّم بأن الطابع العالمي لتغيير المناخ يستوجب تعاوناً دولياً على أوسع نطاق ممكن يرمي إلى الإسراع بخفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي ومعالجة مسألة التكيف مع الآثار الضارة لتغيير المناخ، وإنّ تلاحظ بقلق الفجوة الكبيرة بين الأثر الإجمالي لوعود التخفيف التي تعهدت الأطراف بتحقيقها، ولا سيما مساهماتها المحددة وطنياً، حسب الاقتضاء، ومسارات الانبعاثات الإجمالية،

**وإنّ تشير كذلك** إلى اتفاق باريس، الذي سيُنفَّذ عملاً بالفقرة 2 من المادة 2 منه على نحو يجسّد الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة،

**وإنّ تشير** إلى نتائج دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ ودورات مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو وكذلك مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، وإنّ تحت على تنفيذها الكامل،

**وإنّ تشير أيضاً** إلى بدء نفاذ تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون<sup>(3)</sup> في 1 كانون الثاني/يناير 2019، وإنّ ترحب بقيام 160 بلداً ومنظمة إقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي بالتصديق عليه، وتشجع في الوقت نفسه المزيد من عمليات التصديق في أقرب وقت ممكن، وإنّ تشير إلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال الذي عُقد في الفترة من 28 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في بانكوك،

**وإنّ تشير كذلك** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(4)</sup>، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة<sup>(5)</sup> وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)<sup>(6)</sup>، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005<sup>(7)</sup>، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2012، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(8)</sup>، وإلى الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020، المعقود في أنطاليا، تركيا، في الفترة من 27 إلى

(1) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(2) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(3) UNEP/OzL.Pro.28/12، المرفق الأول.

(4) القرار 2/55.

(5) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(6) المرجع نفسه، القرار 2، المرفق.

(7) القرار 1/60.

(8) القرار 288/66، المرفق.

29 أيار/مايو 2016<sup>(9)</sup>، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المعقود في فيينا، في الفترة من 3 إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2014<sup>(10)</sup>، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(11)</sup>، وإعلان موريشيوس<sup>(12)</sup> واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(13)</sup>، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)<sup>(14)</sup>، وإعلان سنداي وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030<sup>(15)</sup>، وإعلان ومنهاج عمل بيجين<sup>(16)</sup>، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المعقود في كيتو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016<sup>(17)</sup>، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031 المعتمد في الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في نيويورك في 17 آذار/مارس 2022<sup>(18)</sup>، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود، التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في أنتيغوا وبربودا في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024<sup>(19)</sup>،

**وانه تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"**، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتقتضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنقذ من تلك الأهداف،

(9) القرار 294/70، المرفق.

(10) القرار 137/69، المرفق الثاني.

(11) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل - 6 أيار/مايو 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

(12) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، 10-14 كانون الثاني/يناير 2005 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.4.4 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الأول.

(13) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(14) القرار 15/69، المرفق.

(15) القرار 283/69، المرفقان الأول والثاني.

(16) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(17) القرار 256/71، المرفق.

(18) القرار 258/76، المرفق.

(19) القرار 317/78، المرفق.

**وإذ تؤكد من جديد أيضا** قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

**وإذ تلاحظ بقلق** أن حدوث تراجع اقتصادي مطوّل في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يمكن أن يؤثر سلباً في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس وفي قدرة البلدان، وخاصة البلدان النامية، على الاستجابة بشكل كافٍ للآثار الضارة لتغير المناخ، وإذ تشدد على أنه ينبغي للبلدان، في سياق التصدي للأزمة، أن تبقي أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المتعلقة بالمناخ محل تركيز،

**وإذ تلاحظ بقلق بالغ** الوقع السلبي الحاد لجائحة كوفيد-19 على صحة الإنسان وسلامته ورفاهه، وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هي الأكثر تضرراً من هذه الجائحة، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم باستدامتها وشمولها للجميع من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذاً كاملاً والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من تدابير الاستجابة العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضى بالألا يُترك أحد خلف الركب،

**وإذ تسلّم** بما لتغيّر المناخ وجائحة كوفيد-19 من آثار سلبية على الجهود الرامية إلى تحقيق انخفاض كبير في الوفيات المرتبطة بالكوارث والخسائر المرتبطة بالكوارث وتسلم بتفاقم مواطن الضعف في وجه الكوارث وازدياد قابلية التعرض للأخطار، وإذ تشير إلى المساهمة التي تُقدّمها مختلف المبادرات، ومنها المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، وكذلك المندييات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، وإذ تؤكد من جديد أهمية الاتساق بين الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة والتصدي لخطر تغير المناخ، والاستنتاجات التي وردت في تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام 2024، وإذ تسلّم بأن جهود الحد من مخاطر الكوارث المبذولة بالاتساق مع إطار سنداى تسهم في تعزيز القدرة على الصمود والتكيف مع تغيّر المناخ وبأن وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والسياسات والبرامج والاستثمارات القائمة على الوعي بالمخاطر والاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة وإنجاز أهداف التنمية المستدامة، وإذ ترحب في هذا الصدد بعقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى في نيويورك يومي 18 و 19 أيار/مايو 2023 بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وإذ تحيط علماً بالإعلان السياسي الصادر عنه<sup>(20)</sup>،

**وإن تلاحظ بقلق** الاستنتاجات الواردة في التقارير الخاصة<sup>(21)</sup> الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والاستنتاجات المنبثقة عن مساهمات الأفرقة العاملة الأولى والثاني والثالث، وكذلك التقرير التجميعي لتقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية، مع التسليم بأهمية اعتماد أفضل المعارف العلمية المتاحة من أجل تحقيق الفعالية في العمل المناخي ورسم السياسات في مجال المناخ،

**وإن تحيط علماً** بتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن فجوة التكيف وفجوة الانبعاثات لعام 2023 والتقارير العالمية والإقليمية الأخيرة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية عن حالة المناخ،

**وإن تعترف** بأن اتخاذ إجراءات بشأن التكيف مع تغير المناخ يمثل أولوية ملحة وتحدياً عالمياً أمام جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، لا سيما تلك المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، وإن تسلم بالحاجة الراهنة الكبيرة إلى التكيف وبأن بلوغ مستويات أعلى من التخفيف من شأنه أن يقلص الحاجة إلى بذل جهود تكيف إضافية، وبأن تزايد احتياجات التكيف يمكن أن ينطوي على تزايد تكاليف التكيف، وإن تسلم أيضاً بأهمية كفاية تمويل إجراءات التكيف وإمكانية التنبؤ به بأهمية صندوق التكيف وبأن توفير موارد مالية معززة ينبغي أن يهدف إلى تحقيق توازن بين التكيف والتخفيف،

**وإن تعرب عن القلق البالغ** إزاء التكاليف المالية الكبيرة المرتبطة بالخسائر والأضرار التي تتحملها البلدان النامية، مما يؤدي إلى تزايد عبء الديون وإعاقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإن تسلم بأنه لا تزال هناك ثغرات مالية كبيرة في الاستجابة لزيادة حجم وتواتر الخسائر والأضرار وما يرتبط بها من خسائر اقتصادية وغير اقتصادية،

**وإن تكرر تأكيد دعمها** لأهداف الصندوق الأخضر للمناخ ومبادئه التوجيهية، بما في ذلك اتباع نهج مراعاة للاعتبارات الجنسانية في إجراءاته وعملياته، وإن تشدد على هدفه المتمثل في كفاءة الاستفادة من موارده بصورة ناجعة عن طريق تبسيط إجراءات الموافقة وتعزيز الدعم الموجه للجهازية، مما سيساعد في إنجاز نواتج في البلدان النامية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة أو تقليصها ومساعدة تلك البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ، وإن ترحب في هذا الصدد بالخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2024-2027 للصندوق الأخضر للمناخ،

**وإن تشير مع التقدير** إلى التبرعات المتعهد بها لصالح الصندوق الأخضر للمناخ في الفترة الرسمية الأولى لتجديد موارد الصندوق، التي أفضت إلى تعهدات مؤكدة بتقديم تبرعات قيمتها 9,87 بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وإن ترحب بفترة التجديد الثانية لموارد الصندوق التي أسفرت، حتى الآن، عن تعهدات بقيمة 12,8 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة،

**وإن تسلم** بأن تغير المناخ من العوامل المحركة الرئيسية والمتنامية لفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية، وبأن حفظ التنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية واستخدامها بشكل مستدام هي أمور تسهم إلى حد كبير في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه، وفي الحد من مخاطر الكوارث، وإكساب النظم الزراعية والمنظومات الغذائية مناعة، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية،

Global Warming of 1.5 °C, Climate Change and Land: An IPCC Special Report on Climate Change, (21) Desertification, Land Degradation, Sustainable Land Management, Food Security, and Greenhouse Gas Fluxes in Terrestrial Ecosystems and The Ocean and Cryosphere in a Changing Climate

**وإنّ ترحب** بالاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عقد في كالي، كولومبيا، في الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، في موضوع "السلام مع الطبيعة"، وبنّائه، بما في ذلك [حيز مخصص لنتائج الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف (حسب الاقتضاء)]، وإنّ تحت على تنفيذها على نحو مبكر وفعال وشامل للجميع،

**وإنّ تلاحظ** ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون على جميع المستويات بين الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا<sup>(22)</sup>، واتفاقية التنوع البيولوجي<sup>(23)</sup> وأماناتها، حسب الاقتضاء، مع احترام الولايات المنوطة بكل منها،

**وإنّ تلاحظ أيضا** إسهام جمعية الأمم المتحدة للبيئة في التصدي لتحديات عدة منها تغير المناخ، في إطار ولايتها وبالتعاون مع غيرها من المنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين،

**وإنّ تشير** إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030<sup>(24)</sup> وإنّ تقر بأن الغابات بجميع أنواعها تسهم إسهاما كبيرا في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وإنّ تلاحظ مع التقدير ما شُهد في الآونة الأخيرة من إعلانات وتعهدات وتطورات متصلة بالغابات،

**وإنّ تلاحظ** أن الغابات مسألة تعالج ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإنّ تلاحظ أيضا ما نُص عليه في المادة 5 من اتفاق باريس، ولا سيما أهمية اتخاذ إجراءات ترمي، بوسائل من بينها المدفوعات القائمة على النتائج، إلى تنفيذ ودعم إطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها<sup>(25)</sup> والنُهج السياسية البديلة من قبيل نُهج التخفيف والتكيف المشتركة للإدارة السليمة والمستدامة للغابات، وإنّ تشير إلى المقرر 9/م أ-19 الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في الاتفاقية<sup>(26)</sup>، وإنّ تشير كذلك إلى الدور الهام الذي يؤديه الصندوق الأخضر للمناخ في تمويل أنشطة المبادرة المعززة للغابات في البلدان النامية،

**وإنّ تعيد تأكيد** قرارها 296/76 الصادر في 21 تموز/يوليه 2022 بعنوان "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا" الذي أيدت فيه الإعلان السياسي المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2022 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة، الذي عُقد في لشبونة، وإنّ تسلم بمساهمته في تنفيذ الهدف 14 في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع التشديد في الوقت نفسه على أوجه الترابط بين الهدف 14 وسائر أهداف التنمية المستدامة وأوجه التآزر الممكنة بينها، وإنّ تسلم أيضا بأن تنفيذ الهدف 14 يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق خطة عام 2030، وإنّ تتطلع في هذا الصدد إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيطات، الذي ستشارك في استضافته فرنسا وكوستاريكا وسيُعقد في نيس، فرنسا، في عام 2025،

(22) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1954, No. 33480.

(23) المرجع نفسه، المجلد 1760، الرقم 30619.

(24) انظر القرار 285/71.

(25) انظر FCCC/CP/2013/10/Add.1، المقررات من 9/م أ-19 إلى 15/م أ-19؛ وانظر أيضا FCCC/CP/2013/10 و FCCC/CP/2013/10/Corr.1، الفقرة 44.

(26) انظر FCCC/CP/2013/10/Add.1.

**وإن تلاحظ مع القلق** أن تغير المناخ هو أحد العوامل التي يمكن أن تزيد من شدة الإجهاد المائي العالمي وأن من الضروري أن تُعالج استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ المسائل المتعلقة بالمياه، وإن تعترف بأن الكوارث، التي يتفاقم الكثير منها بسبب تغير المناخ والتي تشهد تزايداً من حيث وتيرتها وحدتها، تعرقل إلى حد كبير إحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، وإن تشيد بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، الذي يشار إليه باسم مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، وإن تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 للتعبيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، المقرر أن تشارك في استضافته الإمارات العربية المتحدة والسنغال، ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل النهائي لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، المقرر أن تستضيفه طاجيكستان في عام 2028،

**وإن تلاحظ** عقد مؤتمر قمة الطموح المناخي في 20 أيلول/سبتمبر 2023،

**وإن تشدد** على أن التنمية الخفيفة انبعاثات غازات الدفيئة يمكن أن تخلق فرصاً للعمل ووظائف جيدة، وفقاً للأولويات الإنمائية المحددة وطنياً،

**وإن تلاحظ** إسهامات منظمة الطيران المدني الدولي في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة تغير المناخ، وإن تلاحظ أيضاً إسهامات المنظمة البحرية الدولية في هذا الصدد،

**وإن تشجع** الدول الأعضاء على مواصلة بذل الجهود من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، تمثيلاً مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 11/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022<sup>(27)</sup>،

**وإن تسلّم** بأن على الأمم المتحدة، في اضطلاعها بعملها، أن تشجع حماية المناخ العالمي تحقيقاً لرفاه الأجيال البشرية الحالية والمقبلة،

1 - **تؤكد من جديد** أن تغير المناخ هو واحد من أكبر التحديات في عصرنا، وتعرب عن جزعها الشديد إزاء استمرار ارتفاع مستوى انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، ولا يزال يساورها قلق بالغ لأن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، قليلة المناعة في مواجهة الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ ولأنها تعاني بالفعل من تفاقم تلك الآثار، ومن بينها الجفاف المستمر والظواهر الجوية البالغة الشدة وتدهور الأراضي وارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي وتحمض المحيطات وذوبان الأنهار الجليدية وانحسارها، بما في ذلك الجليديات الجبلية، مما يزيد من الخطر الذي يهدد الأمن الغذائي، وتوافر المياه وسبل العيش، والجهود المبذولة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة، وتترك ما يترتب على تغير المناخ من مخاطر كبيرة على الصحة، وتشدد في هذا الصدد على أن التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه يشكلان أولوية فورية ملحة على الصعيد العالمي؛

2 - **تحث** الدول الأعضاء على اعتماد نهج مراعي للمناخ والبيئة في جهود التعافي من كوفيد-19، بما في ذلك عن طريق مواءمة الاستثمارات والسياسات المحلية مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(28)</sup>

(27) UNEP/EA.5/Res.11.

(28) القرار 1/70.

ومع أهداف اتفاق باريس بالنسبة إلى أطرافه، والهدف النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل تحقيق تعاف مستدام وشامل للجميع يكفل القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والتعجيل بإحداث انتقال إلى اقتصادات ومجتمعات مستدامة وشاملة للجميع تتسم بانخفاض الانبعاثات والقدرة على تحمل تغير المناخ، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ عن طريق زيادة قدرة البلدان على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزيز القدرة على الصمود، والتعجيل بالتنفيذ الكامل لجميع أهداف وغايات خطة عام 2030، وإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات وعمليات التخطيط على الصعيد الوطني، وتحت الأطراف في اتفاق باريس على الإبلاغ عن مساهمات محددة وطنياً تتسم بالطموح أو على تحديث مثل هذه المساهمات، مع الإشارة إلى أن الفقرة 3 من المادة 4 من الاتفاق تنص على أن المساهمة التالية المحددة وطنياً لكل طرف ستمثل تقدماً يتجاوز مساهمته الراهنة المحددة وطنياً وستجسد أعلى طموح ممكن له، بما يراعي مسؤولياته المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدراته في ضوء الظروف الوطنية المختلفة، وتشجع الأطراف على صياغة استراتيجيات طويلة الأجل والإبلاغ عنها على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة وبهدف تحقيق الغرض من الاتفاق وعلى جعل التدفقات المالية متمشية مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيفة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ، وتؤكد على أن تقدم البلدان الأطراف المتقدمة النمو موارد مالية لمساعدة البلدان الأطراف النامية في كل من التخفيف والتكيف مواصلةً لالتزاماتها القائمة بموجب الاتفاقية، بما في ذلك تقديم الدعم المالي الكافي لجهود التخفيف والتكيف، ضمن أمور أخرى، مع مراعاة الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما البلدان المعرضة بشدة للآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ؛

3 - **تشجع** كل الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس المعتمد بموجب الاتفاقية على أن تنفذ الاتفاقية والاتفاق تنفيذاً تاماً، وتبرز أوجه التآزر بين تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاتفاق؛

4 - **تشير** إلى أن اتفاق باريس، بتعزيزه تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الغرض منها، يهدف إلى تعزيز إجراءات التصدي على الصعيد العالمي للتهديد الذي يشكله تغير المناخ، في سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، بوسائل منها الإبقاء على الارتفاع في متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، تسليمًا بأن ذلك سوف يقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره، وتعزيز القدرة على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ وتوطيد التنمية الخفيفة انبعاثات غازات الدفيئة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية، وجعل التدفقات المالية متمشية مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيفة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ؛

5 - **ترحب** بالمساهمات المحددة وطنياً التي قُدمت حتى الآن، وتشير إلى أن تحديثها بانتظام سيجسد أعلى مستوى ممكن من الطموح، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة، وسيتيح المعلومات الضرورية لكفالة الوضوح والشفافية والفهم، وفقاً للمقررات ذات الصلة؛



- 6 - **تلاحظ بقلق** أن التقرير التجميعي عن المساهمات المحددة وطنياً<sup>(29)</sup> الذي نشرته أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يشير إلى أن المساهمات المحددة وطنياً المقدمة حتى الآن من قبل الأطراف في اتفاق باريس ليست كافية، وأنه لا بد من اتخاذ إجراءات من أجل الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، وتحث الأطراف التي لم تبلغ بعد عن مساهمات محدّدة وطنياً جديدة أو محدّثة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وتشجع الأطراف على أن تبلغ في عام 2025 عن مساهمات محدّدة وطنياً يمتد إطارها الزمني إلى عام 2035 وأن تبلغ في عام 2030 عن مساهمات محدّدة وطنياً يمتد إطارها الزمني إلى عام 2040 وأن تفعل ذلك كل خمس سنوات بعد ذلك؛
- 7 - **تشير** إلى المادة 4 من اتفاق باريس، ولا سيما الفقرة 15، التي تنص على أن تراعي الأطراف في تنفيذ اتفاق باريس شواغل الأطراف التي تكون اقتصاداتها الأكثر تعرضاً لتأثيرات تدابير التصدي، لا سيما البلدان الأطراف النامية، مع التسليم بالفرص والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تنشأ عن الجهود المبذولة لتحقيق هدف اتفاق باريس المتعلق بدرجة الحرارة؛
- 8 - **تلاحظ بقلق بالغ** الاستنتاجات الواردة في التقرير التجميعي لتقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والاستنتاجات المنبقة عن مساهمة الفريق العامل الأول، وفيها تشير الهيئة الحكومية الدولية إلى أن الاحترار العالمي سيتجاوز خلال القرن الحادي والعشرين 1,5 درجة مئوية ودرجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ما لم يحدث انخفاض شديد وسريع ومطرّد في انبعاثات غازات الدفيئة في العقد الجاري، والاستنتاجات المنبقة عن مساهمة الفريق العامل الثاني، التي تشير فيها الهيئة الحكومية الدولية إلى أن تغير المناخ الناشئ عن فعل الإنسان تسبب في آثار ضارة واسعة النطاق في كل منطقة في شتى أنحاء العالم، مع ما يتصل بذلك من خسائر وأضرار لاحقة بالطبيعة والناس بلغت بعض حدود التكيف وإلى أن التكيف يؤدي دوراً رئيسياً في التقليل من قابلية التعرّض لتغير المناخ والتضرّر منه، والاستنتاجات المنبقة عن مساهمة الفريق العامل الثالث التي أكدت فيها الهيئة الحكومية الدولية أن العمل المناخي المعجل والمنصّف في مجالي التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها أمر ذو أهمية حاسمة بالنسبة إلى التنمية المستدامة؛
- 9 - **تشدد** على أهمية مسارات الانتقال العادل كوسيلة لتعزيز الطموح والتنفيذ وضمان الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لعمليات الانتقال، بما يتماشى مع اتفاق باريس، وترحب بوضع برنامج العمل المتعلق بمسارات الانتقال العادل وفقاً للمقررات 1/أ-27 و 1/أ-4 و 3/أ-5<sup>(30)</sup>؛
- 10 - **تشدد** على أن الضرورة تقتضي بشكل ملح تعزيز القدرة على التكيف وتقوية القدرة على الصمود والحد من الهشاشة في وجه تغيّر المناخ والظواهر الجوية البالغة الشدة، وفي هذا الصدد تحث الدول الأعضاء على مواصلة الانخراط في جهود التكيف وعمليات التخطيط وتعزيز التعاون على جميع المستويات، بما في ذلك فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث؛

(29) FCCC/PA/CMA/2023/12.

(30) انظر FCCC/CP/2022/10/Add.1 و FCCC/PA/CMA/2022/10/Add.1 و FCCC/PA/CMA/2023/16/Add.1.

11 - **تشير** إلى برنامج عمل اتفاق باريس، المعروف باسم دفتر قواعد كاتوفيتسه، الذي اعتُمد في الجزء الثالث من الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس<sup>(31)</sup>، وترحب مع التقدير باكتمال برنامج عمل اتفاق باريس بحلول الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس بما يشمل اعتماد المقررات المتعلقة بالفقرتين 10 و 12 من المادة 4، والفقرات 2 و 4 و 8 من المادة 6، والفقرة 12 من المادة 7، والمادة 13؛

12 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية<sup>(32)</sup>؛

13 - **تشدد** على ضرورة بذل جهود جماعية من أجل تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة بطريقة مبتكرة ومنسقة وسليمة بيئياً ومنفتحة ومشاركة؛

14 - **تؤكد** ضرورة معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ، وتشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات على كافة الصُّعد من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود بسبل منها حفظ النظم الإيكولوجية وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام، وبناء القدرة على الصمود بما يخفّض آثار وتكاليف الكوارث المتصلة بالمناخ، وتشجع في هذا الصدد الحكومات والمنظمات المعنية على أن تجعل الحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية وغيرها من نهج الإدارة والحفظ، بما يتفق مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022<sup>(33)</sup>، إزاء التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف منه والحد من مخاطر الكوارث جزءاً من تخطيطها الاستراتيجي، حسب الاقتضاء، في جميع القطاعات؛

15 - **تسَلِّم** بأن إمكانية التنبؤ بالتمويل المناخي الدولي وتوفيره بالقدر الكافي وتعزيز سبل الحصول عليه عوامل لها أهميتها في دعم جهود التخفيف والتكيف في البلدان النامية، لا سيما تلك المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، وتسلم أيضاً بالجهود المبذولة حالياً في هذا الصدد، وتدعو إلى استمرار الزيادة في حجم وفعالية التمويل المناخي وفي تيسير سبل الحصول عليه، بما في ذلك في شكل منح وأشكال تمويل أخرى ذات شروط ميسرة للغاية؛

16 - **تعيد تأكيد** المواد 2 و 4 و 7 و 9 من اتفاق باريس، وتشدد على أن احتياجات البلدان النامية من تمويل التكيف تقدّر بمبلغ يتراوح بين 215 بليون دولار و 387 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً حتى عام 2030، وعلى ضرورة استثمار زهاء 4 تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً في تقنيات الطاقة النظيفة حتى عام 2030 لكي يتسنى الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، وأنه، فضلاً عن ذلك، من المتوقع أن يتطلب التحول العالمي إلى اقتصاد خفيض الكربون استثمارات لا تقل عن 4 تريليونات لتبلغ 6 تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً؛

17 - **تلاحظ بقلق** الفجوة المتزايدة بين احتياجات الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما ما ينجم منها عن الآثار المتنامية لتغير المناخ وزيادة مديونيتها، والدعم المقدم والمعبر لأجل جهودها الرامية إلى تنفيذ

(31) انظر FCCC/CP/2018/10/Add.1.

(32) A/79/273، الفرع الأول.

(33) UNEP/EA.5/Res.5.

مساهماتها المحددة وطنياً، مع إبراز أن هذه الاحتياجات تقدر حالياً بما يتراوح بين 5,8 و 5,9 تريليونات من دولارات الولايات المتحدة لفترة ما قبل عام 2030؛

18 - **تلاحظ بأسف شديد** أن هدف البلدان الأطراف المتقدمة النمو المتمثل في أن تشترك في تعبئة 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً بحلول عام 2020 في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ لم يتحقق بعد، وتشير إلى "خطة التمويل المناخي: تحقيق الهدف المتمثل في تعبئة 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة" والإجراءات الجماعية الواردة فيها، وتحت البلدان الأطراف المتقدمة النمو على تحقيق هدف الـ 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كاملاً على وجه السرعة وحتى عام 2025، مع ملاحظة الدور الهام للأموال العامة، وتؤكد أهمية الشفافية في تنفيذ تعهداتها؛

19 - **تشير** إلى القرارات المتخذة لتحديد هدف كمي جماعي جديد للتمويل المناخي ذي حد أدنى قدره 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً وقبل حلول عام 2025، مع مراعاة احتياجات وأولويات البلدان النامية، وترحب بالعمل الذي يضطلع به برنامج العمل للفترة 2022-2024 المخصص لهذا الغرض، في إطار مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس؛

20 - **تلاحظ بقلق** أن الاعتمادات الحالية من التمويل المناخي المرصودة للتكيف لا تزال غير كافية لمواجهة تفاقم آثار تغير المناخ في البلدان الأطراف النامية وأن الفجوة في تمويل إجراءات التكيف آخذة في الاتساع، وترحب بالتعهدات التي قدمتها في الآونة الأخيرة الكثير من البلدان الأطراف المتقدمة النمو بزيادة ما تقدمه من تمويل مناخي من أجل دعم التكيف في البلدان الأطراف النامية استجابة لاحتياجاتها المتزايدة، بما في ذلك المساهمات المقدمة إلى صندوق التكيف وصندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الأخضر للمناخ، التي تمثل تقدماً كبيراً مقارنة بالجهود السابقة، وتقر بأنه سيتعين زيادة تمويل التكيف زيادة كبيرة تتجاوز الضعف المنصوص عليه في الفقرة 18 من المقرر 1/م أ ت-3<sup>(34)</sup>، وتحت البلدان الأطراف المتقدمة النمو على أن تضاعف التزامها على الأقل، بحلول عام 2025، بزيادة تمويلها الجماعي المقدم إلى البلدان الأطراف النامية من أجل التكيف مع المناخ مقارنة بمستوياته في عام 2019، في سياق توفير موارد مالية معززة لتحقيق توازن بين أنشطة التخفيف والتكيف، وتؤكد أن ثمة حاجة ملحة إلى تكثيف الإجراءات والدعم، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لتعزيز القدرة على التكيف وزيادة القدرة على الصمود والحد من الضعف حيال تغير المناخ وفقاً لأفضل المعارف العلمية المتاحة، مع مراعاة أولويات واحتياجات البلدان الأطراف النامية، وتسلم في هذا الصدد بأهمية الهدف العالمي المتعلق بالتكيف في التنفيذ الفعال لاتفاق باريس، وترحب باعتماد إطار للهدف العالمي المتعلق بالتكيف، هو إطار الإمارات للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي، في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، وتتطلع إلى اختتام برنامج عمل الإمارات - بيليم بشأن المؤشرات في الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

21 - **تهيب** بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وسائر المؤسسات المالية والقطاع الخاص إلى النهوض بتعبئة التمويل من أجل توفير الموارد بالحجم اللازم لتحقيق خطط المناخ، ولا سيما لأغراض التكيف، وتشجع الأطراف على مواصلة استكشاف نهج وأدوات مبتكرة لتعبئة التمويل من مصادر خاصة لأغراض التكيف؛

22 - **تشير** إلى أن المساهمين في مصارف التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية قد وُجِّهت إليهم الدعوة، في خطة شرم الشيخ للتنفيذ، إلى إدخال إصلاحات على ممارسات وأولويات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومواءمة التمويل وتوسيع نطاقه، وضمان تبسيط الوصول إلى التمويل المناخي وتعبئته من مصادر متنوعة، وتشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تحديد رؤية جديدة ونموذج وقنوات وأدوات متناسبة على مستوى التشغيل بقي بالغرض المنشود المتمثل في التصدي لحالة الطوارئ المناخية العالمية بالشكل المناسب، بما يشمل نشر مجموعة كاملة من الأدوات، انطلاقاً من المنح ووصولاً إلى الضمانات والصكوك غير المنشئة للدين، مع مراعاة أعباء الديون، وعلى معالجة مسألة تقبل المخاطرة، بهدف زيادة التمويل المناخي بشكل كبير؛

23 - **ترحب** بتفعيل ترتيبات التمويل الجديدة، بما في ذلك إنشاء صندوق، للتصدي للخسائر والأضرار المشار إليها في المقررين 1/م-28 و 5/م-أ-5<sup>(35)</sup>، وإعلانات التعهد بتقديم 792 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لترتيبات التمويل، بما في ذلك 661 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للصندوق، وتحث البلدان الأطراف المتقدمة النمو على مواصلة تقديم الدعم وتشجع الأطراف الأخرى على تقديم أو مواصلة تقديم الدعم، على أساس طوعي، للأنشطة المتعلقة بالتصدي للخسائر والأضرار طبقاً لما هو منصوص عليه في المقررين 1/م-28 و 5/م-أ-5، وتدعو إلى تقديم مساهمات مالية وإلى أن تواصل البلدان الأطراف المتقدمة النمو الأخذ بزمام المبادرة في توفير الموارد المالية؛

24 - **ترحب أيضاً** بتفعيل شبكة سانتيافو في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، وتدعو إلى الإسراع في تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية؛

25 - **تعيد تأكيد** الحاجة الملحة إلى تكثيف الإجراءات والدعم، حسب الاقتضاء، بما يشمل التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، من أجل تنفيذ نهج لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ في البلدان الأطراف النامية المعرضة بشكل خاص لهذه الآثار، وللتقليل من تلك الخسائر والأضرار إلى أدنى حد والتصدي لها؛

26 - **تحث** الدول الأعضاء على أن تقوم، آخذة في اعتبارها أن النساء والفتيات كثيراً ما يتضررن من تغير المناخ على نحو غير متكافئ نظراً لأوجه عدم المساواة بين الجنسين واعتماد العديد من النساء على الموارد الطبيعية في كسب معيشتهم، بتشجيع إدماج منظور جنساني في السياسات البيئية والسياسات المتعلقة بتغير المناخ، وتعزيز آليات مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في صنع القرار على جميع المستويات بشأن القضايا البيئية وتوفير الموارد الكافية لهذه المشاركة، وتؤكد ضرورة التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ التي تؤثر، بصفة خاصة، على النساء والفتيات، وتهيب بالبلدان أن تعضد تنفيذ برنامج عمل ليما المعزز بشأن المسائل الجنسانية وخطة عمله الجنسانية اللذين اعتمدهما مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الخامسة والعشرين<sup>(36)</sup>؛

27 - **تلاحظ** الأعمال الجارية التي يضطلع بها منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمنشأ من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات

(35) انظر FCCC/CP/2023/11/Add.1 و FCCC/PA/CMA/2023/16/Add.1.

(36) FCCC/CP/2019/13/Add.1، المقرر 3/م-أ-25، المرفق.

فيما يتعلق بجهود التخفيف والتكيف بشكل شامل متكامل وما ينطوي عليه من إمكانيات، وتشير إلى المقرر 2/م أ-23 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية بشأن غرض المنتدى ووظائفه<sup>(37)</sup> والمقرر 16/م أ-26 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الصادر بشأن تمديد ولاية الفريق العامل التيسيري لمنبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية<sup>(38)</sup>، وتشير أيضا إلى المقرر 1/م أ-3 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية بشأن مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بنشاط في بلورة الإجراءات المناخية وتنفيذها<sup>(39)</sup>؛

28 - **تقرر** بدور الأطفال والشباب بوصفهم عوامل للتغيير في مواجهة تغير المناخ والتصدي له، مع التسليم أيضا بأهمية الإنصاف بين الأجيال والحفاظ على استقرار النظام المناخي للأجيال المقبلة؛

29 - **تقرر أيضا** بالدعوة الموجهة إلى برامج العمل ذات الصلة والهيئات المختصة المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لكي تنظر في كيفية إدماج وتعزيز العمل القائم على المحيطات في ولاياتها وخطط عملها القائمة وكيفية الإبلاغ عن هذه الأنشطة، على النحو المناسب، في سياق عمليات الإبلاغ القائمة، وترحب في هذا الصدد بالحوار السنوي الثالث الذي عُقد في بون، ألمانيا، في حزيران/يونيه 2024؛

30 - **تشير** إلى أن 147 بلدا ومنظمة واحدة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية قد قبلت تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو<sup>(40)</sup> أو صدّقت عليه، وترحب بدخول التعديل حيز النفاذ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وهو التاريخ الذي انتهت فيه فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو، وتحث بشدة البلدان التي قبلت التعديل أو صدّقت عليه على تنفيذ التزاماتها لما قبل عام 2020 إلى أقصى حد وفي أقرب وقت ممكن؛

31 - **ترحب** بانعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، برئاسة حكومة الإمارات العربية المتحدة في دبي، في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2023، وبالقرارات المتخذة فيها، بما في ذلك القرارات المتخذة في إطار "توافق الإمارات العربية المتحدة"، وهي تشمل نتائج التقييم العالمي الأول لاتفاق باريس<sup>(41)</sup>، وتحث على تنفيذها بالكامل؛

32 - **ترحب أيضا** بانعقاد الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، برئاسة حكومة أذربيجان في باكو، في الفترة من 11 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، واعتماد الأطراف نتائجها، بما في ذلك [نتائج الدورة التاسعة والعشرين من مؤتمر الأطراف]، وتتطلع إلى تنفيذها تنفيذا كاملا وعاجلا؛

(37) انظر FCCC/CP/2017/11/Add.1.

(38) انظر FCCC/CP/2021/12/Add.2.

(39) انظر FCCC/PA/CMA/2021/10/Add.1.

(40) انظر FCCC/KP/CMP/2012/13/Add.1.

(41) FCCC/PA/CMA/2023/16/Add.1، المقرر 1/م أ-5.

- 33 - **تتطلع** إلى استضافة حكومة البرازيل للدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة العشرين لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، في الفترة من 10 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025؛
- 34 - **تنوه** بالعمل المضطلع به في إطار شراكة مراكش للعمل المناخي العالمي<sup>(42)</sup>، وتشجع الجهات صاحبة المصلحة التي ليست أطرافاً على تكثيف جهودها للتصدي لتغير المناخ والتعامل معه؛
- 35 - **تشير** إلى خطة العمل الرامية إلى إدماج ممارسات التنمية المستدامة في إدارة العمليات والمرافق على نطاق الأمانة العامة التي قدمها الأمين العام<sup>(43)</sup>، على نحو ما أُقرت في القرار 219/72؛
- 36 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأمم المتحدة للمؤتمرات والاجتماعات لعامي 2025 و 2026 دورات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية وهيئاته الفرعية المزمع عقدها في عامي 2025 و 2026؛
- 37 - **تدعو** أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى أن تقدم، عن طريق الأمين العام، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين عن أعمال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين البند الفرعي المعنون "حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة" في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

(42) انظر [FCCC/CP/2016/10/Add.1](#).

(43) [A/72/82](#).